مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (25)

البدائل الاستراتيجية التركية فيما يخص شمال شرق سوريا

مراد يشلتاش، مؤسسة سيتا

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام 1995، بعدد أعضاء قدره 53 دولة عضوًا، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحررون:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

تامر بدوي، باحث مساعد

المؤلف

مراد يشلتاش

حصل البروفيسور مراد يشلتاش على درجة الدكتوراه من قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة مرمرة في عام 2012. وكان يشلتاش باحثًا زائرًا لدى قسم الدراسات الأوروبية والسياسة الدولية في جامعة لانكستر بين عامي 2008 و2009. وكان باحثًا زائرًا لدى معهد فرجينيا تك للعلاقات الحكومية والدولية في 2010-2011. وحاليًا، يشغل يشلتاش منصب أستاذ في قسم العلاقات الدولية في جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية. كما يشغل منصب مدير الدراسات الأمنية في مؤسسة سيتا، أنقرة، تركيا. ويعمل حاليًا على المشروعين البحثيين التاليين: صعود الفضاء الجيوسياسي الكردي ومشروع الأمن الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط. وآخر كتاب صدر له هو الجهات الفاعلة العسكرية غير الحكومية في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية، والأيديولوجية، والاستراتيجية (محرر) (بالغريف ماكميلان، 2018).

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر أو جمعية المؤلفين.

نُشرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

المقدمة:

شهدت السياسة التركية السورية تحولًا كبيرًا منذ اندلاع الانتفاضة السورية في ربيع عام 2011. ففي المرحلة الأولى من الأزمة، كان الهدف الرئيسي لتركيا هو دعم التحول الديمقراطي في سوريا بصورة سلمية. بيد أنه ومع تصاعد المنافسة بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بشأن الأزمة السورية واشتداد حدة عسكرة الانتفاضة، كان على تركيا أن تعتمد استراتيجية أمنية المنحى للحيلولة دون اتساع نطاق الآثار المحتملة للحرب الأهلية لتشمل حدودها. في المشهد الأمني والاستراتيجي لما بعد عام 2016، تعتمد تركيا استراتيجية عسكرية ثنائية الأبعاد. فمن ناحية، كانت تركيا تحاول التقليل من التهديد الإرهابي في شمال شرق سوريا إلى أدنى حد ممكن. ومن الناحية الأخرى، كانت تقوم بمعايرة استراتيجيتها العسكرية في شمال شرق سوريا عن طريق دعم الجيش الوطني السوري والحكومة السورية المؤقتة لإقامة نظام محلي مستدام. وتهدف الورقة الماثلة إلى فهم البدائل الاستراتيجية لتركيا في شمال شرق سوريا من خلال تقديم أربعة سيناريوهات مختلفة.*

1) مخاوف تركيا إزاء شمال شرق سوريا:

إنّ أهمّ المخاوف التركية في شمال شرق سوريا هي الأمن الحدودي، والإرهاب/مكافحة الإرهاب، والتحديات الجيوسياسية من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية.

رغم أن عملية نبع السلام قد حققت جزءًا كبيرًا من أهدافها، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة بسط السيطرة الإقليمية الكاملة على شمال شرق سوريا حتى الآن. وبفضل العمليات التركية العابرة للحدود الأربع في سوريا، أصبحت الحدود التركية السورية آمنة باستثناء المنطقة المحيطة بمنطقة عين العرب (كوباني) والمنطقة الممتدة من الحدود العراقية إلى رأس العين. وقد أظهرت تركيا قدرتها واستعدادها لمكافحة الإرهاب الذي يشكله حزب العمال الكردستاني (المعروف باسمه المختصر الكردي "PKK"). كما سعت تركيا إلى هدم بؤر الإرهابيين على طول حدودها من خلال عقد اتفاقات مع روسيا والولايات المتحدة التي تتوقع انسحاب وحدات حماية الشعب التابعة لحزب العمال الكردستاني (المعروفة باسمها المختصر الكردي "YPG") وجبهتها السياسية، حزب الاتحاد الديمقراطي التابع لحزب العمال الكردستاني (المعروف باسمه المختصر الكردي "PYD") من مسافة 32 كيلومترًا من الحدود التركية. وتشكل وحدات حماية الشعب

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، ويشكل حزب الاتحاد الديمقراطي دعامة مجلس سوريا الديمقراطي، وكلاهما جبهات لحزب العمال الكردستاني. ورغم أن الديناميات والترتيبات الحالية مع روسيا والولايات المتحدة تغل يد تركيا عن شن موجة أخرى من العمليات العسكرية، إلا أن الاتفاقات الموقعة (مع روسيا والولايات المتحدة) تمكن تركيا من ممارسة الضغط والحفاظ على حقها في التصرف كلما لزم الأمر.

الأمن الحدودي: الهدف الأولي لتركيا في شمال شرق سوريا هو الحفاظ على أمنها الحدودي. أولًا، بدأت مشروعًا يقوم على بناء جدار محمول لمنع تحشيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتدفق غير النظامي وغير القانوني للاجئين، والهجمات الإرهابية عبر الحدود. وفي أعقاب العمليتين العسكريتين الناجحتين في الجزء الغربي لنهر الفرات ضد تنظيم الدولة الإسلامية وحزب الاتحاد - وحدات الحماية، دعمت تركيا الجيش الوطني السوري، مما مكّن الأخير من السيطرة على الأراضي وتأمين الحدود بين عفرين وأعزاز. ومكّنت هاتان العمليتان العسكريتان تركيا والجيش الوطني السوري من صدّ تنظيم الدولة الإسلامية (أغسطس/ آب 2016) عند خط أعزاز – جرابلس - الباب، وكذلك تحرير منطقة عفرين بإجبار حزب الاتحاد - وحدات الحماية على مغادرة المنطقة (2018). وفي عام 2019، نفذت تركيا عملية عسكرية أخرى ضد وحدات حماية الشعب في الجزء الشرقي من شمال شرق سوريا لإجبار حزب الاتحاد - وحدات الحماية على الانسحاب على بعد 32 كيلومترًا من الحدود التركية. وعقب العملية العسكرية التي استمرت 9 أيام، سيطرت تركيا على خط تل أبيض - رأس العين، الذي كانت خطة العمليات الأصلية تهدف إلى السيطرة على كامل الحدود انطلاقًا منه. وفي المشهد الأمني اللاحق للعملية، يبدو أن تركيا قد لاقت بعض النجاح من حيث حماية أمنها الحدودي وإخراج وحدات حماية الشعب من حدودها. غير أنه رغم نجاح عملية عفرين وعملية درع الفرات في تحقيق الأمن الحدودي، فإن المنطقة الجغرافية المجاورة لخط تل أبيض - رأس العين في شمال شرق سوريا ليست آمنة تمامًا وهو ما يمثل بالتالي خطرًا أمنيًا كبيرًا على تركيا.

الإرهاب ومكافحة الإرهاب: الهدف الرئيسي لتركيا هو مكافحة الإرهاب الذي تشكله وحدات حماية الشعب في شمال شرق سوريا. وقد دحرت تركيا تنظيم الدولة الإسلامية في مثلث أعزاز - جرابلس - الباب وحزب الاتحاد - وحدات الحماية في عفرين وخط تل أبيض - رأس العين. ومع ذلك، لا يزال تهديد الإرهاب من قبل حزب الاتحاد - وحدات الحماية يشكل أكبر تحدٍ لتركيا. ودأب حزب الاتحاد - وحدات الحماية على استهداف الجيش الوطني السوري والمدنيين والعسكريين الأتراك في عفرين ومناطق عملية درع الفرات وعملية نبع السلام، الأمر الذي يقوض في نهاية المطاف سعي تركيا إلى إقامة نظام محلي

مستدام في المناطق المحررة. وعلى الجانب الآخر، فإن عودة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا يهدد جهود تركيا المستمرة لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة.

الرسم البياني 1:

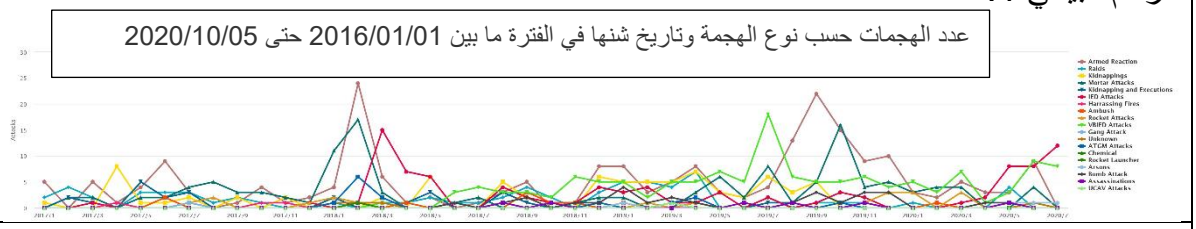

المصدر: منصة تحليل الإرهاب

وحدة الأراضي: الهدف النهائي لتركيا في سوريا هو الحفاظ على وحدة الأراضي السورية. ويرى المجتمع الاستراتيجي التركي أن حزب الاتحاد - وحدات الحماية يمثلان التهديد الرئيسي لمستقبل وحدة الأراضي السورية ووحدتها السياسية. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه تركيا في إرساء نظام محلي مستقر للحيلولة دون عودة نفوذ حزب الاتحاد - وحدات الحماية في المناطق الخاضعة حاليًا لسيطرة الجيش الوطني السوري. وقد حظيت فكرة إرساء وتوطيد حوكمة محلية يحميها نظام أمني فعال بتأييد قوي من جانب تركيا. وقد يشكّل تعزيز النظام المحلي تحديًا لوحدة الأراضي السورية في المستقبل القريب نظرًا لأن هذا الأمر يضاعف أنظمة الحوكمة في البلاد. لذلك، ستكون مدة الصراع هي المتغير الأساسي بالنسبة إلى تركيا لصياغة استراتيجيتها تجاه شمال شرق سوريا. كما إن استمرار عدم اليقين في العملية السياسية وغموض الجهات الفاعلة الخارجية (بخاصة روسيا والولايات المتحدة) يزيدان من تعقيد ديناميات الصراع المحلي المعقدة على أرض الواقع. ويدفع عدم اليقين تركيا إلى وضع نموذج حوكمة شامل طويل الأمد، وهي الفكرة التي أصبحت تدريجيًا رواية مهيمنة بين المجتمع الاستراتيجي التركي.

المخاطر الجيوسياسية: ثمة خطر جيوسياسي دائم بالنسبة إلى تركيا في شمال شرق سوريا حيث تلعب الولايات المتحدة وروسيا دورًا حيويًا في تشكيل مستقبل المنطقة. وكلما رسّخا حزب الاتحاد - وحدات الحماية هياكلهما للحوكمة في المنطقة، زاد احتمال التدخل العسكري التركي. وسيمهد التدخل العسكري التركي في نهاية المطاف الطريق إلى صراع سياسي كبير بين تركيا والجهات الفاعلة القوية الأخرى. وقد يكون أول خطر محتمل هو الخلاف الكبير بين تركيا والولايات المتحدة في ظل إدارة بايدن المقبلة. ومن

المرجح أن تكشف إدارة بايدن عن استراتيجية جديدة بشأن سوريا ستتألف من ثلاث ركائز: مكافحة الإرهاب الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية، واحتواء نفوذ كل من إيران وروسيا، وصياغة مستقبل العملية السياسية السورية والتركيبة الإقليمية. ومن المرجح جدًا أن يكون القتال ضد الدولة الإسلامية في سوريا مع الشريك الكردي المحلي للولايات المتحدة هو الاستراتيجية الأساسية التي ستعتمدها الإدارة الجديدة. ومن شأن توطيد السيطرة الإقليمية لحزب الاتحاد - وحدات الحماية وتعزيز شرعيتهما السياسية في ظل مفهوم وممارسات منطقة الحكم الذاتي أن يزيد من تعميق الصراع بين تركيا والولايات المتحدة بشأن سوريا، الأمر الذي قد يقوض في نهاية المطاف العملية الدستورية الجارية. وينطبق نفس الخطر المحتمل على التوازن التركي الروسي في سوريا. وإن أي محاولات مستمرة من جانب روسيا لتعزيز النظام الإقليمي لحزب الاتحاد - وحدات الحماية في المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية يحتمل أن تعرض دون داع العلاقات التركية الروسية للخطر.

سيناريوهات تركيا في شمال شرق سوريا

***السيناريو الأول*: هيكل للأمن والحوكمة يديره أحد المناهضين للأتراك (أي حزب العمال الكردستاني) في شمال شرق سوريا**

على المدى المتوسط، لا يوجد سيناريو محتمل يمكن فيه لكيان يديره حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب البقاء في شمال شرق سوريا. ولن تسمح التركيبة السكانية المحلية ولا الدولة التركية لأي كيان من هذا القبيل بأن يصبح مستدامًا. ومتابعة هذا السيناريو لن تضمن سوى عمليات عسكرية تركية جديدة ضد حزب الاتحاد - وحدات الحماية في مناطق أخرى يهيمن عليها الأخير مثل كوباني. والأهم من ذلك أن مبادرة الولايات المتحدة لإنشاء "هيكل سياسي مستقل" يهيمن عليه حزب الاتحاد - وحدات الحماية في المناطق التي يقودها غير الأكراد في الجنوب من شأنها أن تسمح لتركيا أيضًا بلعب "دور مفسد" محتمل. وبالتالي، فإن العملية السياسية التي يقودها حزب الاتحاد - وحدات الحماية غير مقبولة وغير واقعية في مستقبل المنطقة.

***السيناريو الثاني*: هيكل للأمن والحوكمة ذو سيطرة كردية (مزيج من الموالين والمناهضين للأتراك) في شمال شرق سوريا**

تركيا ليس لديها مشكلة مع هياكل الأمن والحوكمة التي يقودها الأكراد، كما يظهر التعاون الحالي مع الحكومة الإقليمية الكردية ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. ومع ذلك، فإن التجربة التركية

في منبج، إلى جانب موقف القيادة المركزية الأمريكية ومجلس الشيوخ الأمريكي، قوضت ثقة تركيا في الجهود الأمريكية الحالية فيما يتعلق بالمفاوضات بين الأكراد. والدور القيادي الذي يلعبه فرهاد عبدي شاهين (المعروف أكثر باسمه الحركي مظلوم كوباني) في هذه العملية، التي يمكن التحدث فيها جهارة عن كيفية قيام الولايات المتحدة بصورة كبيرة بإلغاء أولويات مصالح الأمن القومي التركي. وبدلًا من الحد من نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب، تريد الولايات المتحدة إضفاء الشرعية على هذين الكيانين في سوريا. كما إن انعدام الثقة بين تركيا والولايات المتحدة يشكل العقبة الرئيسية أمام كلا الجانبين. وحتى يتسنى تحقيق تحول حزب الاتحاد - وحدات الحماية في شمال شرق سوريا، تتمسك تركيا بشرطين. الأول هو فصل المقاتلين القادمين من العراق ودفعهم إلى مغادرة سوريا. والثاني هو تسليم إرهابيين منتسبين إلى حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب من أصل تركي يقاتلون في سوريا. والأهم من ذلك، أن وجود هيكل حوكمة أمني كردي مهيمن غير مقبول بالنسبة إلى تركيا ليس بسبب الطبيعة الديموغرافية/العرقية لهيكل الحوكمة، بل بسبب عدم شمول الكيانات الديموغرافية الأخرى داخل هيكلها. وتكمن المشكلة في فكرة نموذج الحوكمة البديل، وهي فكرة تقوض بصورة مباشرة السلامة الإقليمية والسياسية السورية.

***السيناريو الثالث*: هيكل شامل للأمن والحوكمة يمثل الأكراد والعرب**

المناطق التي يسيطر عليها حاليًا حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب في سوريا هي مناطق ذات أغلبية عربية باستثناء عين العرب (كوباني) ومنطقة المالكية. ومع سيطرة قوات الجيش الوطني السوري المدعومة من تركيا على المنطقة الممتدة من تل أبيض إلى رأس العين، نشأت صلة مباشرة بين تركيا والأراضي القبلية العربية الرئيسية في الرقة ودير الزور. وسترحب تركيا بأي هيكل جديد للأمن والحوكمة في المناطق التي يقطنها العرب التي تعمل فيها العناصر العربية لمجلس سوريا الديمقراطي - قوات سوريا الديمقراطية بصورة مستقلة عن حزب الاتحاد - وحدات الحماية، بدلًا من الوضع الحالي المتمثل في السيطرة الكاملة لحزب الاتحاد - وحدات الحماية على هياكل الحوكمة والأمن.

وفي أي سيناريو من هذا القبيل، يمكن لتركيا والولايات المتحدة العمل معًا على بناء الجسور بين المعارضة السورية الشرعية والعناصر العربية المدعومة من الولايات المتحدة. ومع مرور الوقت، يمكن دمج العناصر العربية في هيكل المعارضة السورية، وبالتالي يمكن لكلا الشريكين في حلف شمال الأطلسي الجمع بين قواتهما في سوريا. وفي هذه الحالة، سيكون حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب مقصورًا على منطقتين صغيرتين تقطنهما غالبية كردية على طول الحدود التركية. وستتمكن أنقرة وواشنطن من إيجاد سبل لحل هذه المشكلة مع إعادة بناء الثقة التي تشتد الحاجة إليها بين البلدين. ومع ذلك، ثمة بصيص أمل بأن يحدث ذلك لأن الجانب الأمريكي يفتقر إلى أي اهتمام بهذا النموذج.

***السيناريو الرابع*: عودة شمال شرق سوريا إلى الحكومة السورية مع الوجود الروسي بعد الانسحاب الأمريكي**

إن عودة شمال شرق سوريا إلى سلطة نظام الأسد بعد انسحاب أمريكي محتمل هو سيناريو ترغب تركيا في تجنبه من أجل تمكين انتقال سياسي حقيقي في سوريا. ومع ذلك، إذا لم تنجح الولايات المتحدة في التوصل إلى نهج عملي للتعاون التركي - الأمريكي وقررت مغادرة سوريا بسبب الاعتبارات السياسية الداخلية، فإن سيطرة دمشق ستصبح أمرًا لا مفر منه بغض النظر عن الرغبات التركية. كما إن عودة نظام الأسد إلى البر القبلي العربي سوف تؤدي إلى حرب العصابات مزعزة للاستقرار، لكنها ستتسبب أيضًا في استنزاف النظام. وسيصبح التمرد الحالي في درعا مسألة أقل إشكالية بالنسبة لنظام الأسد مقارنة بهذا السيناريو الذي يمكن أن يحدث في شمال شرق سوريا.

الجدول 1: احتمال تحقق السيناريوهات

السيناريو	خطوة تركيا المحتملة	الإمكانية
السيناريو الأول	التدخل العسكري	غير محتمل وغير مقبول وغير قابل للتحقيق
السيناريو الثاني	التدخل السياسي التركي	أقل احتمالًا وغير مقبول ويمكن تحقيقه جزئيًا
السيناريو الثالث	الدعم السياسي المحدود	محتمل ومقبول رهنًا بشروط
السيناريو الرابع	غياب الدعم	أقل احتمالًا

البدائل الاستراتيجية التركية

بالنسبة إلى تركيا، لا يوجد حل مثالي لأن السيناريوهات الأربعة لها تداعيات متفاوتة على حسابات الأمن القومي التركية. ومع ذلك، فإن السيناريو الثالث هو الأكثر قبولًا مقارنة بالآخرين. ويتطلب نظام الأمن والحوكمة الشامل وجود منطقة مستقرة تمثل إلى حد ما سكان المنطقة من الأكراد والعرب. ولإقامة منطقة مستقرة، يجب على حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب والهيئات التابعة لهما أن تتوقف عن استهداف المدنيين. كما سيطلب من تركيا تحسين الظروف المحلية، وإعادة هيكلة قطاع الأمن في المنطقة، وتوفير أماكن آمنة ومجهزة تجهيزًا مناسبًا للاجئين.على المدى المتوسط، أمام تركيا خياران:

1- *نزع الطابع الإقليمي لحزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب وإرساء نظام محلي*: الهدف الاستراتيجي الطويل المدى لتركيا هو القضاء على الوجود الإقليمي لحزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب في سوريا وإرساء نظام محلي شامل. ولاستراتيجية القضاء ثلاثة أهداف فرعية: نزع الطابع الإقليمي لحزب الاتحاد - وحدات الحماية، والحد من قدرتهما العسكرية وقدرتهما على التحشيد، والحد من نفوذهما السياسي على السياسة المحلية. وعلى المدى الطويل، ستعتمد تركيا سياسة عدم التسامح المطلق (سياسيًا وعسكريًا) ضد الكيانين. ومع ذلك، فإن الظروف المحلية على أرض الواقع، والتطورات الإقليمية في سياق الأزمة السورية، ومشاركة الجهات الفاعلة الخارجية في العملية قد تغير موقف تركيا إزاء حزب الاتحاد - وحدات الحماية. والهدف الاستراتيجي الثاني لتركيا هو إرساء نظام محلي تحت سيطرة الحكومة السورية المؤقتة.

2- *تحول وحدات حماية الشعب والأكراد في المنطقة*: تركيا لديها أيضًا خيار لتحول وجود حزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب في سوريا. وللتحول ركيزتان هامتان، هما: الركيزة العسكرية والركيزة السياسية. وفي سياق التحول السياسي، ينبغي تغيير الدافع السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي - وحدات حماية الشعب وارتباطه بأيديولوجية حزب العمال الكردستاني تغييرًا كاملًا. ولن تقبل تركيا أي قواسم أيديولوجية وسياسية مشتركة بين حزب الاتحاد - وحدات الحماية وحزب العمال الكردستاني. ولتحقيق هذا الهدف، تتوقع تركيا أن يكون من الضروري التخلص من الشخصيات المنتسبة لحزب العمال الكردستاني من حزب الاتحاد الديمقراطي (وبالتالي مجلس سوريا الديمقراطية). وفي سياق التحول العسكري، ينبغي تقليص القدرة العسكرية لوحدات حماية الشعب. بيد أن هذا الخيار لا يحظى بالأولوية في هذه المرحلة.

الخلاصة:

إن البديل الاستراتيجي لتركيا في شمال شرق سوريا له أبعاد عديدة. الأول يتعلق بالديناميات المحلية المرتبطة بجهود تركيا الجارية لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وتهدف تركيا إلى إقامة منطقة مستقرة لتوفير منطقة آمنة للاجئين وإرساء نظام محلي مستدام. أما البعد الثاني فيتعلق بالديناميات الوطنية المرتبطة بعملية المصالحة في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا. ومن شأن الانتقال المستقر أن يجلب استراتيجية تركية مستقرة إزاء شمال شرق سوريا. والبعد الثالث هو العلاقة بين الديناميات الإقليمية والدولية. وإجمالًا، ستتشكل استراتيجية تركيا تجاه شمال شرق سوريا في المستقبل القريب، في الغالب، من خلال تصورها للتهديدات تجاه الفروع السورية لحزب العمال الكردستاني. كما أن هذا التصور للتهديدات سوف يُشكّل السياسة العامة لتركيا تجاه الأزمة السورية.